

عُصارة الجلسة الماضية

لقد استخلصنا مقالة المحقق النائيني حول «اتخاذ العلم بالحكم ضمن موضوعه» حيث قد واجهه بمحذرين: الإنشاء و الفعلية، بينما قد استعرض ثلاثة محاذير «لاتخاذ القصد في متعلقه» : الإنشاء و الفعلية و الامتنال، وبالتالي لا يسع المولى أن يلحظ القصد و العلم ضمن أمره، وفي هذا الخط، لو استحال التقييد بالقصد و العلم، لاستحال استظهار الإطلاق أيضاً بحيث لا يُتاح لنا إجراء الإطلاق تسجيلاً للتوصيلية.

إيراد المحقق العراقي تجاه استحالات المحقق النائيني

لقد سرد المحقق الخوئي اعتراضات المحقق العراقي - على الفوائد- قائلاً:

«وقد خفي على بعض الأساطين حيث قد أورد على شيخنا الأستاذ (قده) بما حاصله هو ان ما يؤخذ مفروض الوجود في مقام الجعل انما هو موضوعات التكاليف وقيودها، لا قيود الواجب (كي يجب امثال تلك القيود كالقصد فيتولد المحذور) لوضوح:

- أن قيود الواجب كالطهارة في الصلاة - مثلاً - و استقبال القبلة (فيعقل اتخاذهما في العمل: «صلّ متطرّهاً و مُستقبلاً» و من ثم سيتوجّب امثالهما أيضاً) و ما شاكلهما يجب تحصيلها على المكلف، و ذلك لأن الأمر المتعلق بالصلاحة قد تعلق بها مقيدة بهذه القيود (الممكّن اتخاذها ضمنياً) فكما يجب على المكلف تحصيل اجزائها يجب عليه تحصيل قيودها و شرائطها أيضاً (كالقبلة و القصد).

- وهذا بخلاف (قيود) موضوعات التكاليف حيث أنها قد أخذت مفروضة الوجود في «الخارج» فلا يجب على المكلف تحصيلها ولو كانت اختيارية كالاستطاعة بالإضافة إلى وجوب الحج، و ما شاكلها.

- وبعد ذلك (قد استشكل على المحقق النائيني) و قال: إن قصد الأمر ليس من قيود الموضوع حتى يؤخذ مفروض الوجود خارجاً (زعمًا من المحقق النائيني، ولهذا لا يتولد الدور) بل هو قيد الواجب و كان المكلف قادرًا عليه (القصد) فعندئذ حاله حال بقية قيود الواجب كالطهارة و نحوها فيجب تحصيله و لا معنى لأخذه (القصد) مفروض الوجود.» [1]

انتقاد المحقق الخوئي تجاه المحقق العراقي

بيد أن المحقق الخوئي قد ناقش المحقق العراقي قائلاً:

«ولنأخذ بالنقد على ما أفاده (قده) أما ما أفاده من حيث الكبرى من أن قيود الواجب يجب تحصيلها دون قيود الموضوع ففي غاية الصحة و المتناء إلا أن المناقشة في كلامه انما هي في تطبيق تلك الكبرى على ما نحن فيه (كلام المحقق النائيني) و ذلك لأن المحقق النائيني (قده) لم يدع أن قصد الأمر من قيود الموضوع و أنه لابد من أخذه مفروض الوجود في مقام الجعل (كي لا يجب

امثاله) حتى يرد عليه الإشكال المزبور، بل إنما يدعى ذلك بالإضافة إلى نفس الأمر المتعلق للقصد (فإن الأمر هو متعلق المتعلق) والمفروض أن الأمر خارج عن اختيار المكلف حيث إنه فعل اختياري للمولى، له أن يأمر بشيء، وله أن لا يأمر (و حيث إن الأمر هو متعلق المتعلق أي يُعد موضوعاً فيجب افتراض وجوده حتماً) وقد تقدم أن ما هو خارج عن الاختيار لا يعقل أن يؤخذ قيداً للواجب (فحتى قيادة الواجب أيضاً مستحيلة الامثال تجاه المكلف) لاستلزماته التكليف بغير المقدور، فلو أخذ (القصد) فلا بد من أخذ مفروض الوجود. فاذن عاد المحدود المتقدم (فقيادة الواجب أو الموضوع لا يعالج الدور) وقد تحصل من ذلك أن الإشكال يقوم على أساس أن يكون قصد الأمر مأخوذاً مفروض الوجود ولكن عرفت أنه لا واقع موضوعي له.»[2]

بالنالي قد استرجع المحقق الخوئي «استحالة الدور» مصريحاً بأننا حتى لو اتخذنا «القصد» قيداً للواجب، لتوترنا ضمن المحدود أيضاً، إذ قيد الموضوع - أي القصد - سيعد شرطاً له و حيث إن الموضوع هي مفترضة الوجود وبالتالي سيصبح قيد الموضوع أيضاً مفترض الوجود تباعاً، فعلى امتداده، لا يُطيق المكلف عقلاً أن يمثل الأمر الذي يدور مدار قصده.

و في ميدان مهاجمة المحقق العراقي نرى صاحب المنتقى أيضاً قد سرد الاستشكال قائلاً:[3]

«و قد استشكل المحقق العراقي - رحمة الله - فيما أفاده بأن هذا الكلام إنما يتأتى بالنسبة إلى ما يكون متعلقاً لمعنى التكليف (و هو القصد الذي يُعد موضوعاً) لا ما يكون متعلقاً للتوكيل بقصد الامثال، إذ مثله لا يكون مفروض الوجود، بل فرض وجوده مساوٍ لسقوط الأمر لا فعليته»[4]

ثم هاجم المحقق العراقي قائلاً:

«و أنت خبير بأن نكتة المحدود في كلام المحقق النائيني و التي أوضحناها أولاً، مغفول عنها في كلام المحقق العراقي، فان المحدود نشأ من جهة نفس الأمر باعتبار انه يكون متعلقاً متعلق التكليف (أي يُعد موضوعاً) لا من جهة قصد الامثال نفسه (كي نصححه من باب قيادة الواجب) فالإشكال فيما أفاده بهذا النحو بعيد عن كلام النائيني و محظوظ نظره. فالذي لا بد من معرفته لتحقيق صحة ما أفاده المحقق النائيني رحمة الله هو انه هل كل ما يكون متعلقاً لمعنى التكليف و لا يدعو الأمر إليه لا بد من فرض وجوده و كونه مفروض الوجود في فعليه الحكم؟ أولاً...»[5]

وفي الولهة الأولى، تبدو أن دفاعيات السيدين الخوئي و الروحاني عن المحقق النائيني، رصينة و حصينة.

حصانة مقالة المحقق النائيني نقداً لإشكالية المحقق الخوئي

ولكن لو جدّدنا النظر لمقالة المحقق النائيني للاحظنا أنه قد جعل «القصد» متعلقاً متعلق - الموضوع - لا «الأمر» - كما عكسه المحقق الخوئي و صاحب المنتقى-[6] إذ نصّ ضمن الفوائد قائلاً:

«اما في مرحلة الإنشاء: فالكلام فيه هو الكلام في أخذ العلم في تلك المرحلة (حيث سيتّحد الإنشاء و المنشأ) حيث قلنا: انه يلزم منه تقدم الشيء على نفسه، فإن أخذ قصد امثال الأمر في متعلق نفس ذلك الأمر يستلزم تصوّر الأمر قبل وجود نفسه.»[7]

فالنكتة المُثلى أن المحقق النائيني قد ركّز على «محدود القصد» ثم ركّب القصد على أمره لأنهما لا ينفكان إطلاقاً، و حيث إن كليهما قد تعلقاً بالتوكيل فيُعد القصد متعلقاً متعلق و سيفرض وجوده أيضاً - كالأمر - فالنهاية سيحكي محدود الدور مجدداً، إذ قبيل إصدار «الأمر» يتوجّب افتراض وجود الأمر - المتعلق - و حيث إن القصد يُعد قيده فيلزم أن يلاحظ القصد مفروض الوجود أيضاً، فيستتبع أن يتصوّر الأمر و يفترضه قبل إصدار الأمر المتعلق على قصده، فيدوران معاً ضمن عالم التصوّر و الإنشاء.

إذن فلا يُعدّ الأمر متعلق المتعلق و «القصد» هو المتعلق - كما زعمه المحقق الخوئي و صاحب المتنى - بل المحقق النائيني قد ارتكز على نقطة «المحنور» و جعل القصد هو متعلق المتعلق بل لا يُعقل أن نَضع القصد متعلقاً ثم نَضع الصلاة متعلق المتعلق ثم نَستنتاج بأنّ «القصد» من قيود التكليف فلا يجب تحصيله - كما زعمه المحقق الخوئي و صاحب المتنى-[8].

و نصراً للمحقق النائيني نراه قد كرر «استحالة القصد» - لا الأمر - ضمن عالم الفعلية أيضاً قائلاً:

«و كذا الحال عند أخذه في مقام الفعلية، فإنّ قصد امثالي الأمر يكون على حذو سائر الشرائط والأجزاء كالفاتحة، و من المعلوم: انّ فعل المكلف إذا كان له تعلق بما (الأمر) هو خارج عن قدرته (فرغم أنّ «القصد» عنصر مقدور إلا أنه متوقف على إصدار الأمر بدايًة) فلا بدّ من أخذ ذلك (القصد) مفروض الوجود ليتعلق به فعل المكلف و يَرَدّ عليه....»

همة تجاه فهم المحققين العراقي و الخوئي

و عقِبَ ما أسلفنا تصريحات المحقق النائيني فقد استبان النَّقد تجاه العَلمَين العَراقيِّ وَالخَوَئِيِّ فإنه:

· أولاً: يعتقد بأنّ المتعلق يَتمثَّل في «الصلاحة» و لكن متعلق المتعلق يَتجسَّد في «القصد» و حيث إنّ المتعلق - الصلاة - قد احتضن عنصراً - القصد - خارجاً عن قدرة المكلف، وبالتالي سُيُعدّ مفروض الوجود ضمن مقام الإنشاء و الفعلية و الامثال، و سيَتجدد محدود الدور.

· ثانياً: لا يعتقد المحقق النائيني بأنّ كلّ مفروض الوجود سُيُعدّ خارجاً عن القدرة - إذ ربما أصبح مقدوراً - بل يرى عكسه هو الصحيح بأنّ كلّ خارج القدرة - كالعقل و البلوغ و الوقت - سُيُعدّ مفروض الوجود حتماً - فلا يتوجّب تحصيله - لأنّها تكوينية بخلاف الاستطاعة.

بل و في هذا الحَقل قد صرَّح صاحب الأجدود بأنّ «مفروض الوجود» ربما أصبح اختيارياً، و لهذا نَرى صاحب الفوائد ضمن شرَحه «لمفروض الوجود» قد عَلَّقه قائلاً: «إذا كان له تعلق بما هو خارج عن قدرته (فيُعدّ مفروض الوجود حتماً و هذا ملخص معتقد المحقق النائيني)»

وجاهة إشكالية المحقق العراقي تجاه المحقق النائيني

إنّ ذهن المحقق العراقي قد توصل إلى أُسّ مقالة المحقق النائيني - بدقة تامة - بأنّ القصد هو الذي يُعدّ «متعلق المتعلق» لا الأمر - كما هو الصَّائب - فمن هذا الْبعد، قد ضرب نقطة ضعف الفوائد قائلاً بأنّ القصد - الذي هو متعلق المتعلق - يُعدّ قيد الواجب و مقدوراً فيتوجّب تحصيله بتَّا و بلا استحالة، فلا نَراه قيد التكليف و الموضوع حتَّى يُصبح مفروض الوجود و يَحيي الإشكال مجدداً.

تعليق تجاه المحقق العراقي

و رغم مَتَانة مقالة المحقق العراقي - القصد هو متعلق المتعلق و هو قيد الواجب - إلا أنَّ نلاحظ عليه: بأنّ «القصد لا يُعدّ اختيارياً تبعاً لأمره» - و ذلك وفقاً لتصنيص المحقق النائيني أيضاً - فلا يُضاهي الطهارة و الاستقبال الاختياريين، و لهذا سيعود محدود الدور مجدداً، إذ عَنَان جعل القصد بيد المولى فحسب - و قد أسلفنا حدوث عويسة الدور لدى الجعل - وبالتالي إنّ إشكال

المحقق العراقي هي هذه الركيزة، فلا يحق لنا أن ننسب إلى المحقق العراقي بأنه لم يستوعب بيانات المحقق النائي ثم نسب إلى المحقق النائي أيضاً بأنه قد جعل الأمر متعلقاً وجعل القصد «متعلقاً».

إشكالية المحقق الخوئي تجاه أستاده النائي

ثم تولى المحقق الخوئي الإجابة على استحالة المحقق النائي قائلاً:

«فالصحيح في الجواب ان يقال: ان لزوم أخذ القيد مفروض الوجود في القضية في مقام الإنشاء (كما يؤكده و يكرره دوماً المحقق النائي مما يعني أنه لا يجب تحصيل قيد التكليف) انما يقوم على أساس أحد امررين:

- الأول: الظهور العرفي كما في قوله تعالى (أَوْفُوا بِالْعُهُودِ) فان المستفاد منه عرفاً هو لزوم الوفاء بالعقد على تقدير تحققه و وجوده في الخارج رغم كون العقد مقدوراً للمكلف (فالعقد متعلق المتعلق أي الموضوع فلا يجب تحصيل العقد كي يتوجب وفائه بل قد افترض المولى وجود العقد فحسب) و من هذا القبيل وجوب الوفاء بالنذر و الشرط، و العهد و اليمين، و وجوب الإنفاق على الزوجة، و ما شاكل ذلك، حيث ان القيود المأخوذة في موضوعات هذه الأحكام رغم كونها اختيارية أخذت مفروضة الوجود في مقام جعلها بمقتضى المفهوم العرفي، فان العرف يفهم ان النذر الذي هو موضوع لوجوب الوفاء قد أخذ مفروض الوجود فلا يجب تحصيله و هكذا الحال في غيره و هذا هو الغالب في القضايا الحقيقة

- الثاني: الحكم العقلي، و من الطبيعي ان العقل انما يحكم فيما إذا كان القيد خارجاً عن الاختيار، حيث ان عدم أخذه مفروض الوجود يستلزم التكليف بالمحال (إذ لو رفضنا فرض وجوده لأصبح قيد الواجب و مقدوراً و لوجب تحصيله) كما في مثل قوله تعالى (أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ الْلَّيْلِ) فان دخول الوقت حيث انه خارج عن قدرة المكلف و اختياره لا مناص من أخذه مفروض الوجود في مقام الإنشاء و الخطاب (فلا يجب تحصيله) و إلا لزم التكليف بغير المقدور، و هو مستحيل.

فالنتيجة ان أخذ القيد مفروض الوجود في مرحلة الجعل و الإنشاء انما يقوم على أساس أحد هذين الأمرين فلا ثالث لهما و اما في غير هذين الموردين فلا موجب لأخذه مفروض الوجود أصلاً، و لا دليل على ان التكليف لا يكون فعلياً الا بعد فرض وجوده في الخارج. و من هنا قد التزمنا بفعالية الخطابات التحريرية قبل وجودات موضوعاتها بتمام القيود و الشرائط فيما إذا كان المكلف قادرًا على إيجادها، مثلا التحرير الوارد على شرب الخمر فعلى و ان لم يوجد الخمر في الخارج إذا كان المكلف قادرًا على إيجاده بإيجاد مقدماته فلا تتوقف فعليته على وجود موضوعه.» [9]

[1] خوئي ابوالقاسم. محاضرات في أصول الفقه (الخوئي). 2. Vol. 157 قم - ايران: انصاريان.

[2] خوئي ابوالقاسم. محاضرات في أصول الفقه (الخوئي). 2. Vol. 158 قم - ايران: انصاريان.

[3] روحانی محمد. منتقی الأصول. Vol. 1. ص430 قم - ایران: دفتر آیت الله سید محمد حسینی روحانی.

[4] العراقي المحقق الشيخ ضياء الدين. مقالات الأصول 1- 76 - الطبعة الأولى.

[5] روحانی محمد. منتقی الأصول. 1. Vol. قم - ایران: دفتر آیت الله سید محمد حسینی روحانی.

[6] حيث قد صرّح صاحب المتنقى قائلاً: «فإن المحنور نشأ من جهة نفس الأمر باعتبار أنه يكون متعلق التكليف (أي يعد موضوعاً) لا من جهة قصد الامثال نفسه». (نفس المصدر)

[7] فوائد الأصول (النائي). 1. Vol. قم ص148 جماعة المدرسين في الحوزة العلمية بقم. مؤسسة النشر الإسلامي.

[8] حيث قد صرّح صاحب المتنقى قائلاً: «فإن المحنور نشأ من جهة نفس الأمر باعتبار أنه يكون متعلق التكليف (أي يعد موضوعاً) لا من جهة قصد الامثال نفسه». (نفس المصدر)

[9] خوئی ابوالقاسم. محاضرات فی أصول الفقه (الخوئی). Vol. 2. ص158-159 قم - ایران: انصاریان.